● أخبار قصيرة

انطلاق قمة G٢٠ بغياب رؤساء روسيا والصين والولايات المتحدة

انطلقت أمس السبت قمة مجموعة العشرين بمدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا وسط غياب العديد من قادة العالم، وتوقعات بنقاش حاد ستشهده حول الخطة الأمريكية للسلام في أوكرانيا.

وكان رؤساء كل من أمريكا والصين وروسيا بين الزعماء الذين ألغوا مشاركتهم في القمة التي تعقد لأول مرة في القارة الإفريقية كما لن يحضرها رئيسا الأرجنتين والمكسيك. وتقاطع إدارة ترامب المحادثات بالكامل لأنها تتهم حكومة جنوب إفريقيا «بقمع المزارعين البيض»، فيما ترفض جنوب إفريقيا هذه الاتهامات جملةً وتفصيلاً. وأعلن مضيف القمة رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوسا أنها ستركز على قضايا التضامن والمساواة والاستدامة الدولية. وستبحث القمة سبل تخفيف عبء الديون عن الدول الناشئة والنامية، والتحول العادل في مجال الطاقة والاستخدام العادل والنظيف للمعادن النادرة والتقاسم العادل للأعباء في حماية المناخ والأمن الغذائي.

الصليب الأحمر الدولي يخفض ميزانيّته في ظل تقليص الدعم المالي

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنّها ستخفض ميزانيتها لعام ٢٠٢٦ بنسبة ١٧٪، لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار، وستلغي ٢٩٠٠ وظيفة، في الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة، أبرز المانحين، ودول أخرى، إلى تقليص الدعم.

وفي بيان أصدره يوم الجمعة، أكّد الصليب الأحمر وجود «عجز غير مسبوق في ميزانيات الإغاثة، مع تحوّل تركيز الجهات المانحة إلى الدفاع»، موضحاً؛ أنّ هذا الأمر «أجبر العاملين في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات صعبة بشأن ترتيب أولويات في منح المساعدات، في ظلّ تعدّد الصراعات والأعداد القياسية للنازحين».

ووصف الصليب الأحمر، الذي خضع لإجراءات تقشّفية في عام ٢٠٢٣، الوضع الذي يواجهه القطاع بأنّه «أزمة مالية غير مسبوقة».

واشنطن تدرس السماح بتصدير رقائق الذكاء الاصطناعي «إتش ٢٠٠» إلى الصين

كشفت مصادر مطلعة، لوكالة «رويترز»، يوم الجمعة، أنّ إدارة دونالد ترامب، تدرس منح الضوء الأخضر لبيع رقائق الذكاء الاصطناعي «إتش ٢٠٠»، التي تصنعها شركة «إنفيديا»، إلى الصين.

وتنتج «إنفيديا»، ومقرّها في ولاية كاليفورنيا، بعضاً من أكثر أشباه الموصلات تطوّراً في العالم، لكن يحظر عليها تصدير بعض من رقائقها المتقدّمة الى الصين، خشية أن تستخدمها بكين في تطوير قدراتها العسكرية. ويُعزّز التقارب بين واشنطن وبكين حالياً آفاق تصدير التكنولوجيا الأميركية المتقدّمة إلى الصين.

خطة ويتكوف ديميتريف.. هندسة أمريكية لانتصار روسي واستسلام أوكراني

الوفاق/ مع اقتراب الذكرى الرابعة للحرب الأوكرانية، تتكشف ملامح تسوية جديدة تحمل بصمات واشنطن وموسكو معاً، وتبدو أقرب إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لأوروبا الشرقية. هذه التسوية، التي عُرفت باسم «خطة ويتكوف – ديميتريف»، تضع أوكرانيا أمام تنازلات قاسية، بينما تمنح روسيا مكاسب استراتيجية واقتصادية غير مسبوقة منذ اندلاع الحرب في فبراير/شباط ٢٠٢٢. ويمكن النظر إلى هذه الخطة باعتبارها انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً يوازي الانتصارات العسكرية المتراكمة على الأرض، ويعكس قدرة روسيا على فرض شروطها رغم سنوات من العقوبات والعزلة الغربية.

الحرب الأوكرانية؛ من المواجهة العسكرية إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية

منذ ٢٠٢٢، تحولت الحرب الأوكرانية إلى أطول صراع أوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. أوكرانيا، بقيادة زيلينسكي، تبنّت عقيدة قتالية قائمة على استعادة كامل أراضيها، بما فيها القرم، لكنها اصطدمت بواقع عسكري واقتصادي يفوق قدرتها. الغرب ضخّ مليارات الدولارات لدعم كييف، لكن هذا الدعم بدأ يتراجع مع تصاعد الأزمات الداخلية في أوروبا وأميركا. روسيا، رغم العقوبات، أعادت توجيه صادراتها نحو آسيا، وحافظت على استقرار اقتصادها، ما مكّنها من الصمود وإطالة أمد الحرب. ومع مرور الوقت، بدا أن موسكو لا تسعى فقط إلى السيطرة العسكرية، بل إلى فرض واقع سياسي جديد يعيد صياغة التوازنات الدولية.

خطة «ويتكوف – ديميتريف».. تكريس المكاسب الروسية

الخطة المسرّبة تحمل ملامح واضحة لانتصار روسي. فهي تضفي شرعية على سيادة موسكو في دونيتسك ولوغانسك والقرم، وتفرض على كييف التخلي عن أجزاء واسعة من دونباس. هذا الاعتراف الدولي بالسيطرة الروسية يحوّل المكاسب الميدانية إلى مكاسب قانونية ودبلوماسية، ويجعل من أوكرانيا دولة محايدة ضعيفة غير قادرة على تهديد روسيا مستقبلاً. إضافةً إلى ذلك، تحدد الخطة سقف القوات الأوكرانية بـ ٦٠٠,٠٠٠ جندي، وتفرض تقليص الأسلحة الثقيلة، وتمنع الانضمام إلى الناتو. هذه البنود تعني أن أوكرانيا ستظل تحت رحمة موسكو، وأن أي محاولة لإعادة بناء قوتها العسكرية ستصطدم بالقيود المفروضة عليها.

المكاسب الاقتصادية والسياسية لموسكو

إلى جانب الاعتراف بسيادتها على الأراضي التي ضمتها، تمنح الخطة روسيا مكاسب اقتصادية هائلة. فهي تنص على رفع العقوبات المفروضة منذ ٢٠٢٢، وإعادة دمج روسيا في الاقتصاد العالمي، وقبولها مجدداً ضمن مجموعة الثماني، هذه البنود تعني أن موسكو ستخرج من الحرب أقوى اقتصادياً وأكثر قدرة على التأثير في الأسواق العالمية. بالنسبة لروسيا، هذا الانتصار لا يقل أهمية عن السيطرة العسكرية، إذ يعيد لها مكانتها كقوة عظمى قادرة على فرض شروطها على الغرب، ويمنحها فرصة لتوسيع نفوذها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. من أبرز ما تكشفه خطة «ويتكوف – ديميتريف» أنّ موسكو استطاعت أن تجمع بين أدوات القوة الصلبة التي وظّفتها في الميدان العسكري، وبين أدوات الشرعية الدولية التي تُمنح عادة عبر التوافقات الدبلوماسية. فبعد أربع سنوات من الحرب، لم تعد روسيا مجرد قوة عسكرية تفرض واقعاً بالقوة، بل أصبحت طرفاً معترفاً به في صياغة مستقبل المنطقة. هذا التحول يضعها في موقع استراتيجي متقدّم، إذ لم يعد الغرب قادراً على عزلها أو فرض عقوبات طويلة الأمد عليها، بل اضطر إلى إعادة دمجها في المنظومة الاقتصادية العالمية.

يعكس هذا التحول أن موسكو لم تعد مجرد قوة عسكرية، بل أصبحت قوة سياسية واقتصادية قادرة على إعادة تشكيل النظام الدولي. بالنسبة لأوكرانيا، الخطة تعني خسارة الأرض والسيادة، أما بالنسبة لأوروبا، فهي تعني التهميش وفقدان القدرة على التأثير

أوكرانيا بين الفساد والاستنزاف العسكري

في المقابل، يجد زيلينسكي نفسه أمام أسوأ ظرف سياسي منذ توليه السلطة. فضائح الفساد التي ضربت إدارته أضعفت ثقة الشارع وأعطت الغرب مبرراً لتقليص الدعم. الجيش الأوكراني يعاني من استنزاف بشري ومادي، فيما يواصل الروس تحقيق مكاسب صغيرة لكنها متراكمة شرق البلاد. ومع تجميد التمويل الأميركي المباشر، أصبحت كييف مضطرة لقبول الإملاءات الأميركية، حتى لو كانت على حساب سيادتها. هذا الوضع يعكس أن أوكرانيا لم تعد قادرة على فرض شروطها، وأنها ستجد نفسها مضطرة للقبول بالخطة التي تعني التنازل عن الأرض والسيادة، أما في حال الرفض فيعني المغامرة بوجود الدولة نفسها.

أوروبا بين التهميش والقلق

رغم أن أوروبا تتحمل العبء الأكبر من التمويل العسكري والاقتصادي، إلا أنها استُبعدت من صياغة الخطة. تصريحات المسؤولين الأوروبيين أظهرت انزعاجاً من هذا التهميش، لكنهم عاجزون عن فرض رؤيتهم في ظل الهيمنة الأميركية – الروسية. هذا التهميش يعكس تراجع الدور الأوروبي في القضايا الأمنية الكبرى، ويُكرّس اعتمادها على واشنطن وموسكو. بالنسبة لروسيا، هذا الوضع مثالي، إذ يضعف وحدة الغرب ويجعل أوروبا مجرد تابع في لعبة الكبار، غير قادرة على مواجهة موسكو بشكلٍ مستقل.

دور ترامب: العصا والجزرة

في ولايته الثانية، حوّل ترامب عبء الحرب إلى الأوروبيين، مجمداً التمويل الأميركي المباشر. وهو يسعى إلى تكريس صورته كمفاوض قوي، مستخدماً سياسة «العصا والجزرة»، عقوبات جديدة على النفط الروسي مقابل خطة التسوية. هذا الدور يعكس رغبة واشنطن في إنهاء الحرب بطريقة تحفظ هيمنتها، لكنها في الواقع تمنح موسكو مكاسب استراتيجية. بالنسبة لروسيا، وجود ترامب في البيت الأبيض يمثل فرصة ذهبية لترسيخ مكاسبها.

إعادة تشكيل النظام الدولي

الخطة تكشف عن تحولات أعمق في النظام الدولي. فبعد عقود من الهيمنة الأميركية المطلقة، يظهر الآن نظام متعدد الأقطاب، تلعب فيه روسيا دوراً محورياً. إعادة دمج موسكو في مجموعة الثماني، ورفع العقوبات عنها، يعكس اعترافاً ضمنياً بأن العالم لا يمكن أن يستقر من دون روسيا. هذا الاعتراف يعزز مكانة موسكو كقوة عظمى، ويمنحها شرعية جديدة في إدارة الملفات الدولية الكبرى.

في المحصلة خطة «ويتكوف – ديميتريف» تكشف أن روسيا استطاعت أن تحوّل مكاسبها العسكرية إلى مكاسب سياسية واقتصادية، لتكرّس موقعها كقوة عظمى رغم سنوات من العقوبات الغربية. أوكرانيا تجد نفسها مضطرة للتنازل عن الأرض والسيادة، فيما أوروبا مهمشة عن صياغة التسوية، وهو ما يعكس تراجع دورها في القضايا الأمنية الكبرى.

ما يُميز هذه اللحظة أن روسيا لم تكتفِ بالصمود أمام العقوبات، بل استطاعت أن تفرض نفسها كطرف لا غنى عنه في أي تسوية، تماماً كما فعل الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التحول يعكس أن موسكو لم تعد مجرد قوة عسكرية، بل أصبحت قوة سياسية واقتصادية قادرة على إعادة تشكيل النظام الدولي. بالنسبة لأوكرانيا، الخطة تعني خسارة الأرض والسيادة، أما بالنسبة لأوروبا، فهي تعني التهميش وفقدان القدرة على التأثير. لكن بالنسبة لروسيا، فهي شهادة ميلاد جديدة كقوة عظمى، تؤكد أن الواقعية السياسية والقوة الصلبة لا تزالان العامل الحاسم في العلاقات الدولية.

ردّاً على التصعيد الأميركي

فنزويلا تنشر أسلحة ثقيلة في سواحلها على الكاريبي

أصدر الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، تعليمات بنشر أسلحة ثقيلة وصواريخ في المنطقة المطلّة على الساحل الكاريبي، ردًّا على التصعيد العسكري المستمر للولايات المتحدة ضد فنزويلا.

ونقل التلفزيون الرسمي الفنزويلي «في تي في» عن مادورو قوله؛ إنّه أعطى «تعليمات بنشر أسلحة ثقيلة وصواريخ في المناطق المذكورة»، قائلًا: «تُوجد خطة دفاعية شاملة لكامل خط كاراكاس - لا غوايرا (الواقعة على ساحل البحر الكاريبي). حَدّدتُ بالتفصيل، شارعًا شارعًا، وحيًّا حيًّا. وستكون جميع أنظمة الأسلحة الثقيلة والصواريخ في حال جاهزية للعمل».

وأضاف: «بفضل ذلك، سنكون مستعدين للدفاع عن خط كاراكاس - لا غوايرا وعن المناطق الجبلية الممتدة حتى الكاريبي».

وكشف مادورو عن أنّ هذه الخطة «لم يتم إعدادها من قِبَل فريق من الخبراء، بل من قِبَل السكان الذين يعيشون بين العاصمة والمنطقة الساحلية، وفي المجتمعات المحيطة بميناء «لا غوايرا» ومطار «سيمون بوليفار الدولي» الذي يُعَدُّ المطار الرئيسي للبلاد».

وأوضح الرئيس الفنزويلي؛ أنّ «وحدات خاصة تعمل تحت مظلّة القوات المسلحة الوطنية البوليفارية وتتكوّن من مدنيين (رجال ونساء) تَلقّوا تدريبات عسكرية»، معتبراً أنّهم «مستعدون لخوض حرب طويلة الأمد إذا لزم الأمر».

مواجهة التصعيد الأميركي

وجاءت هذه التعليمات ردًّا على تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري قُرب فنزويلا، مع وصول حاملة طائراتها الأكثر تطوّرًا «يو أس أس جيرالد فورد» وسفن حربية أخرى إلى المنطقة، لتكون تتويجًا لأكبر حشد للقوة النارية الأميركية في المنطقة منذ أجيال، حيث يُقارب عدد القِطَع العسكرية الأميركية ١٢ سفينة حربية ونحو ١٢ ألف بحّار ومُشاة البحرية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٢٥، أصدر ترامب أمرًا تنفيذيًا يقضي بزيادة استخدام قوات وقِطَع الجيش الأميركي بزعم «مكافحة عصابات المخدرات» في أميركا اللاتينية.

وعلى إثر ذلك، أعلنت واشنطن عن إرسال سفن حربية وغواصة إلى قبالة سواحل فنزويلا، فيما قال وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث؛ إنّ «الجيش جاهز للعمليات بما فيها تغيير النظام في فنزويلا»، وأطلق هيغسيث، ما سمّاه «عملية الرمح الجنوبي» لـ«مكافحة تهريب المخدرات في المنطقة»، وفق تعبيره.

نائب مادورو: يريدوننا «الولاية الأميركية رقم ٥١»

وفي سياقٍ متصل، اعتبرت نائب الرئيس الفنزويلي، ديلسي رودريغيز؛ أنّ واشنطن تهدف إلى جعل بلادها «الولاية الأميركية رقم ٥١».

وقالت رودريغيز، في كلمة ألقتها خلال حفل «جائزة التاريخ الوطني» في العاصمة الفنزويلية كاراكاس، الخميس، إنّها والمسؤولين في بلادها يعتبرون التحشيدات العسكرية لواشنطن تهديدًا». وأضافت: «سنظل جمهورية مستقلة. لن نكون أبدًا ولاية تابعة لدولة أخرى. ولن يرضخ شعبنا أبدًا لأوامر حفنة من الخونة وقطاع الطرق بائعي الوطن، ولا لأوامر امرأة وَعَدتْ بجعل البلاد الولاية رقم ٥١»، في إشارة منها إلى زعيمة المعارضة الفنزويلية؛ ماريا كورينا ماتشادو.

بدوره، صرّح وزير الداخلية الفنزويلي ديوسدادو كابيو، في بيان بثّه التلفزيون الرسمي الفنزويلي، بأنّ «الاستعدادات مستمرة لمواجهة أيّ تهديد محتمل بالغزو»، قائلًا: «إذا كان هناك من يعتقد أنّ غزو بلادنا أمر سهل للغاية، فسنكون جاهزين للتصدّي له».

وكان مادورو قد قال، مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، إنّ «الولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على ثروات فنزويلا الطبيعية»، مؤكّدًا أنّ التحرّكات العسكرية الأميركية في منطقة الكاريبي «تهدف إلى النهب وليس إلى مكافحة المخدرات».